

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن

د. بن مسعود عطالله - أستاذ محاضر " ب "

جامعة زيان عاشور " الجلفة "

ملخص :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة أهم المحددات و العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر . إن مجموعة النتائج المحصلة من تطبيق تقنية التكامل المشترك حول معطيات مجموعة من السلاسل الزمنية لمجموعة من المتغيرات ممثلة في الإنفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج الإجمالي الحقيقي، الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم ، وتشير إلى غياب أي علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي بينما كشفت عن وجود علاقة سببية متبادلة في المدى القصير ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي وأيضا عن وجود علاقة طويلة الأجل وذات معنوية وذلك للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و / الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في حين انعدمت أي علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، الناتج الإجمالي الحقيقي، الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، التكامل المشترك.

Abstract :

This study is primarily designed to study the most important determinants and factors affecting foreign direct investment flow to Algeria. It also stresses the effect of some major determinants of foreign direct investment attractiveness in Algeria. Using a co integration technique for a series of data on foreign direct investment , government spending, real GDP, local investment, trade openness and inflation rate, our results show the lack of any relationship between foreign direct investment and government spending neither in the short nor in the long run. however, a mutual causal relationship exists in the short run between direct foreign investment, real GDP and local investment. A significant long term relationship between real GDP, trade openness and direct foreign investment is also revealed. Finally, no relationship between direct foreign investment and the inflation rate was found..

Key-words: direct foreign investment, government spending, real GDP, local investment, trade openness , inflation rate , cointegration

مقدمة :

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية برفع الإنتاج وزيادة إيرادات الدولة في القطاع الجبائي، وامتصاصها للبطالة وهذا إذا تمكنت الدولة من توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية، حسب متطلبات السوق المحلية، وهذا ما يفسر التعديلات التي تقوم باستمرار في الأنظمة المختلفة وجعلها أكثر مرونة لتشجيع هذه الاستثمارات، إلا أنه على الرغم من النمو المتزايد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ذلك لا يعني سهولة جذبه.

وظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت طفرة كبرى خلال العقود الثلاثة الماضية، وتكفي الإشارة إلى حجم تدفقات الاستثمار العالمي ارتفعت من 27 مليار دولار خلال سبعينات القرن العشرين إلى حوالي 25.5 تريليون دولار في عام 2014 وفقا لبيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر المم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986 ، و بلوغ حجم الديون مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية في مطلع التسعينيات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي، والمنظومة القانونية ، وهذا بغية بتوفير المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية البحث:

من خلال هذا العرض تتضح إشكالية بحثنا والمتمثلة :

ما مدى تأثير محددات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟

نظرا لكل ماسبق نحاول من خلال هذه الورقة معالجة النقاط التالية :

- 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
- 2- المناخ الاستثماري و محددهاته
- 3- الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 4- النتائج والتوصيات.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) :** ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصاديات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ، ويشير الاستثمار المباشر إلى التدفقات والمركز المالية التي تنشأ بين الأطراف التي ترتبط بعلاقة استثمار مباشر.
- **تعريف المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) :** تعرف علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها تنشأ حينما يمتلك كيان ما حصة ملكية تؤهله للحصول على مانسته 10% من إجمالي رأس المال أو القوة التصويتية في المؤسسة.
- **تعريف الأونكتاد (UNCTED) :** يمثل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي ، ويتم القيام بها بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال.

ثانيا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال تختلف باختلاف الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف ، وإن اختيار شكل معين يركز على أساس الايدولوجية السياسية و النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد المضيف وعلى وضعية البلد وهدفه من وراء تلك الاستثمارات .
ونتخلص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1. الغرض والدافع:

ومن خلال دراسة دوافع ومبررات انتقال FDI يمكن تقسيم الاستثمار إلى 3 أقسام

- **الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية :** وهو الأكثر شيوع في الدول النامية ، حيث تسعى هذه الشركات إلى الاستفادة من هذه للمزايا خاصة في المواد الأولية مما يسمح بزيادة الصادرات منها.
- **الاستثمار الباحث عن الأسواق :** تعمل الشركات الكبرى إلى استهداف حجم السكان الكبير وخاصة في الدول النامية التي تبنت إستراتيجية أحلال الواردات التي وذلك للحيلولة من النزعة الحمائية التي طبقتها من اجل حماية الصناعات الأجنبية من المنافسة الأجنبية وتقادي تكلفة النقل المرتفعة ، مما يجعل الاستثمار الأجنبي أكثر جدوى من التصدير إليها ويستفيد من الاجراءات الحمائية ، أن جلب هذا الاستثمار ينبغي توفر مجموعة أخرى مثل العمالة الماهرة والقوة الشرائية ، لقد تناقص هذا النوع من هذا الاستثمار الأجنبي نتيجة تطبيق برامج تحرير التجارة العالمية .
- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة :** يهدف المستثمر إلي البحث عن المناطق التي تتخفف فيها تكاليف الإنتاج ، خاصة تكلفة العمل ، فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية إلى نقل أو تحريك أجزاء

من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف وخاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة

- **الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:** يبحث المستثمر في هذا النوع من الاستثمار إلى عمليات الاندماج أو تملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل تعزيز مكانته العالمية .

2. الاستثمار المرتبط بالملكية

- **الاستثمار المشترك:** يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية :
 - ✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك
 - ✓ إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص
 - ✓ إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، لتكنولوجيا،
 - ✓ كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك إن هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية لتكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات

■ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي .

هو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها، وهو عبارة عن قيام هذه الخيرة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثير إزاء هذا الشكل ، ويعود الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي ، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة، ألا إن تهافت الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق آسيا عليه لما يوفره من مزايا مثل :

- كبر حجم التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المتلقية .

• ضخامة حجم المشاريع في هذه المشروعات ،مما يساهم في التقليل من فاتورة الواردات وزيادة الصادرات وامتصاص جزء كبير من البطالة .

أما العيوب فتتمثل من التخوف من التبعية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي.

■ مشروعات أو عمليات التجميع

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار .الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي،وقد تكون في شكل اتفاقية لاتتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي .

الاستثمار في المناطق الحرة يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة .وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوماً جمركية على تلك البضائع إلاّ عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

■ الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يتركز هذا النوع في مشروعات البنية التحتية في شكل عقود امتياز تتراوح ما بين 20-50 عاما مثل مشاريع محطات الكهرباء أو المطارات والطرق حيث يتم بموجب عقد الامتياز بناء المشروع ثم استغلاله لمدة متفق عليها على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة وهذا مايصطلح عليه مشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) .

2. الاستثمار الذي لايرتبط بعنصر الملكية

عقود الترخيص : وبموجب هذا العقد تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام خبرة الفنية والعلامة التجارية وكذلك براءة الاختراع مقابل عائدات يتم الاتفاق عليه سلفا.

■ **التعاقد من الباطن :** تلجأ البلدان النامية في علاقاتها الاقتصادية إلى عقود المقاوله من الباطن التي

تبرم بين طرف أجنبي رئيسي واحد المقاولين من الباطن المتواجدين في البلد المستقبل للاستثمار ،يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج أو توريد أو تصدير قطع غيار والمكونات الأساسية الخاصة

بسلعة للطرف الآخر والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورة نهائية وبعلاقتها التجارية. ويعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال التعاون بين الشركات، بالرغم من أنه يتميز بنوع من هيمنة المؤسسة الأجنبية ويتجلى هذا الشكل في النشاطات القائمة على صناعة الأقمشة و الميكانيك والعمران... الخ

■ **عقود تسليم المفتاح** هي عبارة عن اتفاق بين الشركة الأجنبية والطرف الوطني مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري إلى غاية الانتهاء منه و بداية وتشغيله عندها يتم تسليمه للطرف المحلي (الوطني) لتشغيله والإشراف عليه.

3. عقود الإدارة والتسويق : هي عبارة عن اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي على مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتي بموجبها تقدم الشركة الأجنبية بإدارة جزء أو كل المشروع للاستثماري للاستفادة منه في الجانب الإداري والتسويقي لقاء عائد مادي معين وتجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذه العقود تتجسد في إطار نشاطات السياحة و الفنادق و الصحة بصورة عامة.

II. المناخ الاستثماري و محدثاته

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار ،مناخ الاستثمار بأنه، يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن أن تغطي بمجموعها أهم العناصر المحفزة للمستثمر، التي يبنى قراره الاستثماري .

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة و المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، و سيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات.

الجدول (01) : تطور رتبة الجزائر في مؤشر تسهيل الأعمال وفي مؤشرات الفرعية 2012

2011	2010	2009	2008	2007	
136	136	134	130	116	الرتبة في مؤشر سهولة أداء الأعمال
150	148	141	131	120	تأسيس الكيان القانوني للأعمال

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن -

توظيف العاملين	93	118	118	122	-
الحصول على الائتمان	117	115	131	135	138
حماية المستثمر	60	64	70	73	74
استخراج التراخيص	117	108	112	110	113
دفع الضرائب	169	157	116	168	168
التجارة عبر الحدود	109	114	118	122	164
إنقاذ العقود	61	117	126	123	127
إنهاء المشروع	41	45	49	51	51

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 و بيانات أداء الأعمال، متاح على

www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protecting-investors

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم هذا المؤشر للتعبير على النمو الاقتصادي ورمزنا له بالرمز (GDP)، و يعتبر من أهم المحددات و المتغيرات المستقلة التي تؤثر على زيادة درجة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد معين، وقد تم اعتماد هذا المتغير في مختلف الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد أبرزته بأنه أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يؤثر بصورة واضحة على اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات، وفي هذا الصدد يمكن ذكر دراسة 1994Tsai و دراسة Aristotelous و 1996 Fountas و 1998Dees ، Love، 1999Kuemmerle و 2000 Lage-Hidalgo و 2001Gonzalez- Vigil، Akcay ، 2001 إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها كلها.

Singh و Jun 1995 لاحظا أن حجم السوق هو متغير غير مؤثر بدرجة كبيرة في حالة البلدان التي تتميز بتدفقات واردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، كما أن Akhtar 2001 أظهر أن نمو

إلى استنتاج ان التضخم المنخفض يمثل مؤشر للاستقرار الاقتصادي الداخلي في الدولة .كما توصلت دراسة (آوان وزملائه) إلى أن معدلات التضخم تسبب أثر ذو دلالة إيجابية على تدفقات ايجابية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في باكستان (زمان وآخرون).

4. **درجة الانفتاح التجاري :** من العوامل المؤثرة أيضاً الاستثمار على الاجنبي هو درجة الانفتاح التجاري للدولة المضيفة والذي عادة ما يقاس بنسبة مجموع (الصادرات + الواردات) / للناتج الوطني الاجمالي ،وينظر للانفتاح كمقياس للحواجز التجارية (Asiedu,2002) ، ويعتمد تأثير متغير الانفتاح التجاري على الاستثمار الاجنبي على نوع الاستثمار والقطاه الموجه إليه فعلي سبيل المثال : في حالة الاستثمار في الخدمات تؤدي الحواجز التجارية مثل ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات إلى تحجيم الاستثمار الاجنبي ،وذلك لأن التعريفات الجمركية تؤدي إلى رفع تكلفة السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج الخدمات من ناحية ومن ناحية أخرى لانسفيد الخدمات من التقييد التجاري لأنها غير قادرة على التبادل الخارجي ،اما في حالة قطاع الصناعات التحويلية ،فإن الحواجز التجارية تشجع تدفق الاستثمار الاجنبي ،وذلك لأنها تفرض طوق حماية على المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية ،عموماً فإن معظم الدراسات تؤكد ان الانفتاح التجاري للدولة من خلال سياسات التحرير الاقتصادي وسياسات ترقية الصادرات ،له كبير الأثر في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر Wheeler and Mody (1992).

5. **الاستثمار المحلي :** يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي على انه " إجمالي تكوين رأس المال الثابت " وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد ،مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات " ،ويعتبر وجود استثمار محلي يتوفر على شبكة من المؤسسات احد الشروط المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ،ويتيح للشركات العالمية القيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكمثال على ذلك تملك شركة Chevrolet لـ Daewoo ،في كوريا الجنوبية . ومن مزايا توفر على قطاع خاص قوي هو إسناد المقولة من الباطن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد المضيف ،حيث وجد تيم وحابريل لبيوودث أن الاستثمار الأجنبي لليابان بتأثر بالاستثمار المحلي وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي مكمل للإنتاج المحلي وامتداد له ،فزيادة مقدارها 3.5 % في الاستثمار المحلي في اليابان يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي له بمعدل 10 %

III. بناء نموذج قياسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

دلت نتائج اختبارات كل من ديكي- فولر وفليب بيرون الموضحة في الجدول رقم(02) ادناه أن جميع المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، في حين تستقر عند اخذ الفروق الاولى لها.

الجدول رقم(02): نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

نتائج اختبارات الاستقرارية في المستوى						
<i>PP</i>			<i>ADF</i>			سلاسل الدراسة
بغياث الثابت والاتجاه العام	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه العام	بغياث الثابت والاتجاه العام	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه العام	
1.691	0.912	-1.239	0.924	0.295	-1.539	FDI
5.285	3.388	0.713	4.037	2.365	0.124	RGDP
-1.256	-2.108	-2.337	-1.192	-1.915	-2.183	INF
-0.513	-1.661	-1.727	-0.513	-1.590	-1.766	XM
-0.312	-1.944	-2.380	-0.283	-1.812	-2.312	GFCF
-0.312	-1.944	-2.380	-0.283	-1.812	-2.312	GE
نتائج اختبارات الاستقرارية في الفروق الأولى						
-6.993***	-7.315***	-8.871***	-7.028***	-7.281***	-7.945***	D(FDI)
-4.441***	-5.358***	-6.371***	-4.292***	-5.321***	-6.320***	D(RGDP)
-5.595***	-5.513***	-5.485***	-5.608***	-5.530***	-5.504***	D(INF)
-6.017***	-5.910***	-6.234***	-5.960***	-5.855***	-6.00***	D(XM)
-6.382***	-6.319***	-6.302***	-3.388***	-6.321***	-6.304***	D(GFCF)
-6.400***	-6.320***	-6.302***	-6.388***	-6.321***	-6.305***	D(GE)

*** رفض فرض عدم عند مستوى دلالة 1%.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews7.

ثانيا : نتائج اختبار وجود علاقة تكامل مشترك مابين سلسلة FDI ومتغيرات الدراسة

بعد أن تم التأكد من درجة تكامل (استقرارية) متغيرات الدراسة، وأنها متكاملة من نفس الدرجة (1) تأتي الآن إلى اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل مابين الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية متغيرات الدراسة، ولهذا الغرض تم توظيف اختبار جوهانسن . و الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار بناء على فترة إبطاء واحدة:

الجدول رقم(03): نتائج اختبارات جوهانسن

اختبار القيمة الذاتية القصوى				اختبار الأثر			
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{max}	5%CV	فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV
$r = 0$	$r = 1$	53.13	40.07	$r = 0$	$r \leq 1$	125.05	95.75
$r = 1$	$r = 2$	25.28	33.87	$r \leq 1$	$r \geq 2$	68.92	69.81
$r = 2$	$r = 3$	19.33	27.58	$r \leq 2$	$r \geq 3$	46.63	47.85
$r = 3$	$r = 4$	12.27	21.13	$r \leq 3$	$r \geq 4$	27.30	29.79
$r = 4$	$r = 5$	9.36	14.26	$r \leq 4$	$r \geq 5$	15.02	15.49
$r = 5$	$r = 6$	5.66	3.84	$r \leq 5$	$r \geq 6$	5.66	3.84

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews7

من الجدول نجد من اختبار الأثر أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وبالتالي رفض الفرضية العدمية الأولى القائمة على عدم وجود متجه للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن تساوي الواحد، في حين أن بقية الفرضيات العدمية مقبولة ومنه عدد متجهات التكامل المتزامن تساوي الواحد، كذلك اختبار القيمة الذاتية العظمى أعطى نفس نتيجة اختبار الأثر ، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة واحدة طويلة الأمد ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من بقية متغيرات الدراسة.

1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ للاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1. نظرة إلى نماذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من علاقة للتكامل المشترك بين متغيرين فإنّ النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباعدة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك الطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنّها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلاّ ثبت أنّها متجهة لوضع التوازن الطويل الأجل. وبذلك فإنّ نموذج تصحيح الخطأ يهدف إلى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك

والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

في حالة وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك نطبق طريقة Engle & Granger والتي تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى وحساب البواقي.

$$e_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_{1t} - \dots - \alpha_k X_{kt}$$

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 \Delta X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \dots + \alpha_k \Delta X_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + \mu_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالبا، وفي حالة أنّه لم يكن سالبا يتم رفض صيغة نموذج تصحيح الخطأ.

في حالة وجود عدّة أشعة ادماج، تكون طريقة Engle & Granger غير فعّالة ولا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى، وعليه نلجأ إلى التقدير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

2.1 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأنجل وجرانجر:

بعدما تأكدنا من وجود متجه واحد للتكامل المتزامن يمكن استخدام طريقة أنجل وجرانجر ذو المرحلتين لتقدير نموذج تصحيح الخطأ والنتائج موضحة كما يلي :

المرحلة الأولى: نتائج تقدير علاقة المدى الطويل

الجدول (04): نتائج اختبار العلاقة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وبقيّة متغيرات الدراسة

المتغير التابع: FDI			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-ستودنت
الثابت C	2974.710	-	-
RGDP	3.25E-08*	3.9E-09	8.410
INF	-8.765	4.857	-1.804
XM	30.363*	4.094	7.415
GFCF	10.763	10.950	0.982
GE	96.812	98.975	0.987

* معنوي عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: بناء على مخرجات 7 Eviews.

وللتأكد من استقرارية البواقي نلجأ إلى حساب قيمة ADF ومقارنتها بالقيم الحرجة لأنجل و غرانجر والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اختبار استقرارية البواقي.

EN. GR_{tab}			ADF_{cal}	فترات الابطاء	النماذج	
%10	%5	%1			النموذج 2	μ_t
-3.07	-3.77	-4.31	-6.38	0		
-3.84	-4.16	-4.65	-5.30	0		
					النموذج 3	

المصدر: بناء على مخرجات 7 Eviews

من الجدول نجد أن قيم ADF_{cal} أصغر من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية ومنه فسليلة البواقي مستقرة.

المرحلة الثانية. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من أنّ سلسلة البواقي الناتجة من تقدير علاقة التكامل المشترك مستقرة يمكن إذا من تقدير نموذج تصحيح الخطأ، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع: D(FDI)				
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	-t ستودنت	الاحتمال المرافق
الثابت C	98.84	95.32	1.03	0.30
D(FDI(-1))	-0.17	0.15	-1.12	0.27
D(RGDP(-1))	2.80E-09	1.88E-08	0.15	0.88
D(INF(-1))	-3.87	8.14	-0.48	0.63
D(XM(-1))	2.17	7.67	0.28	0.77
D(GFCF(-1))	-40.60	41.47	-0.97	0.33
D(GE(-1))	49.23	173.27	0.28	0.77
EC(-1)	-0.28***	0.14	-2.01	0.053
R ² =0.52 F=4.63(Pvalue=0.001) DW=2.05				

معنوي عند مستوى دلالة 0.10***

المصدر: بناء على مخرجات Eviews 7

وللتأكد من سلامة النموذج إحصائياً تم استعمال عدة اختبارات، وأكدت كلها على أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية، حيث أكد اختبار Jarque-Bera أن بواقي التقدير تتوزع توزيع طبيعي، وأكد اختبار LM خلوه من الارتباط التسلسلي حتى الدرجة الثالثة، كما أكد اختبار ARCH خلوه من مشكلة عدم ثبات التباين حتى الدرجة الثالثة أيضاً، إضافة إلى ذلك فإن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ التحديد وهذا ما دلت عليه نتائج اختبار Ramsey RESET ونتائج هذه الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات سلامة النموذج احصائيا

Tests	القيم المقدرة	الاحتمالية المرافقة
Normality (Jarque-Bera) Test	2.05	0.35
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]:1.26	0.26
	[2]:1.50	0.47
	[3]:1.70	0.63
ARCH Test	[1]:0.37	0.54
	[2]:0.38	0.83
	[3]:0.34	0.95
Ramsey RESET Test	[1]:0.02	0.88
	[2]:0.04	0.98

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات 7 Eviews

يتضح من خلال نتائج الجدول التالي وجود علاقة طويلة الأجل وذات معنوية 1 % وذلك للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي $RGDP$ و معدل الانفتاح التجاري XM ، بالإضافة إلى ذلك فإن إشارتها جاءت حسب ما هو متوقع، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي طردياً وهذا يتطابق والنظرية الاقتصادية، حيث أن نمو حجم السوق متغير ذو وزن كبير في زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مليون دولار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ $3.25E-08$ مليون دولار وهي زيادة ضعيفة جداً، وكذلك فإن زيادة الانفتاح التجاري بـ مليون دولار سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 30.36 في المدى الطويل .

وتظهر معلمة حد تصحيح الخطأ $EC(-1)$ في نموذج تصحيح الخطأ EC سالبة و معنوية عند مستوى دلالة 10 % وهذا دليل إضافي على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، وتشير قيمتها المقدرة (-0.28) إلى مانسبته

28 % من اختلال التوازن في الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تصحيحها من فترة إلى أخرى، كما أنها تعكس سرعة تعديل منخفضة، حيث يستغرق الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقرب 3 سنوات

ونصف للعودة للتوازن وذلك بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في احد محدداتها : الناتج المحلي الحقيقي ، معدل التضخم ، الاستثمار المحلي ومعدل الانفتاح التجاري.

2- العلاقات السببية Granger (Test des relations causales):

أدخل جرانجر Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969 وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، حيث أنّ توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية ضروري جدا من أجل تحديد نوع اتجاه العلاقات السببية وأيضا من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية.

1.2 نتائج اختبار السببية ما بين سلسلة FDI ومتغيرات الدراسة

بوضح الجدول (08) أسفله نتائج اختبار غرنجر للسببية بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وبقيّة متغيرات الدراسة بدرجة إبطاء واحدة بناء على معياري AIC و SC .

الجدول (08) : نتائج اختبار غرنجر للسببية

عدد المشاهدات	درجة الإبطاء	فرضية العدم	إحصائية فيشر F	الاحتمالية المرافقة
40	1	$D(RGDP) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	6.810	0.013
	1	$D(RGDP) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	21.00	6.E-05
	1	$D(INF) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	0.05	0.81
	1	$D(INF) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	0.76	0.38
	1	$D(XM) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	0.007	0.93
	1	$D(XM) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	2.80	0.10
	1	$D(GFCF) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	14.40	0.00
	1	$D(GFCF) \nrightarrow D(FDI)$ لا يسبب	3.26	0.08
	1	$D(FDI) \nrightarrow D(GE)$ لا يسبب	1.32	0.26
	1	$D(FDI) \nrightarrow D(GE)$ لا يسبب	0.004	0.94

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews7

III. النتائج

1. يظهر من خلال البحث انه يتم رفض فرض العدم بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي وكل من الناتج الإجمالي الحقيقي RGDP و الاستثمار المحلي GFCF مما يعني وجود علاقة سببية متبادلة في المدى القصير ما بين هذه المتغيرات.
2. نلاحظ أن إحصائية Fisher عند مستوى معنوية 5 % تدل على وجود علاقة معنوية بين RGDP و FDI وهذا يتطابق والنظرية الاقتصادية وذلك أن حجم السوق في تزايد مستمر وخاصة العشر سنوات الأخيرة حيث زادت إنفاق العائلات واستهلاكها، ويعتبر حجم السوق من المتغيرات الغاية الأهمية في زيادة جاذبية منطقة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة حيث يعتبر من المحددات التقليدية للجذب الاستثمار الأجنبي، ونلاحظ إن الاستثمار الأجنبي يؤثر بدوره في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصورة ايجابية حيث إن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات، ونظراً لخصوصية وطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية حيث صادرات النفط تمثل 98 %، وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي .
3. أما فيما يتعلق بعلاقة الاستثمار الاجنبي والتضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في الاتجاهين وهذا يتطابق ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الذي يغلب عليه الشركات النفطية الأجنبية والتي معاملاتها بالدولار غالبا وبالتالي لا تتأثر بتضخم الذي يمكن إن يحدث لدينار الجزائري .
4. بالنسبة للانفتاح التجاري فقد كانت العلاقة فيما بينها ايجابية ومعنوية عند مستوى معنوية 01% ولكن في المدى الطويل فقط، إما في المدى القصير لا توجد علاقة معنوية، الأمر الذي يظهر ضرورة الإصلاح التجاري والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح أكثر على العالم من أجل زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. فيما يرتبط الاستثمار المحلي فقد كانت العلاقة فيما بينها ايجابية ومعنوية عند مستوى معنوية 10% في المدى القصير فقط والاتجاهين وهذا يظهر أهمية وجود قطاع خاص قوي يعمل على مراقبة الاستثمارات الأجنبية عن طريق شركات المناولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففوة المستثمر المحلي هي في مصلحة المستثمر الأجنبي حيث ينشأ التعاون فبدلاً من الاستيراد المدخلات الإنتاج سيتم توفيرها بالداخل من خلال المنتج المحلي، وثم ستكون التكلفة بلا شك أقل بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وبالتالي التقليل من الضغوط على ميزان المدفوعات.
6. أما فيما يخص الإنفاق الحكومي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج أظهرت عدم وجود علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه النتائج تؤكد أن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري لم تكن له أهمية تذكر، فالجزائر احتلت المرتبة 106 عالميا في سنة 2013 من حيث

بنيها التحتية وهي مرتبة متأخر جداً قياسياً إلى تخصيص جزء هام من البرامج الخماسية المتتالية التي بلغت 400 مليار دولار منذ 10 سنوات ، في مشاريع البنى التحتية كالطرق والسدود ومختلف المرافق ، إلا إن الجزائر بقيت حبيسة مراتب متخلفة.

7. إن الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر خلال البرامج المتلاحقة والذي رصد له أكثر من 400 مليار دولار ، كان يمثل أحد أهم الوسائل التي راهنت عليها الجزائر قصد استغلالها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أن التحليل قد أظهر أن الجزائر لم تستقطب إلا القليل من الاستثمارات الأجنبية، كما وتركز في قطاع المحروقات ، حيث بلغت هذه التدفقات حوالي 3.35 مليار دولار كمتوسط لسنوات (2007-2012) ، الأمر الذي لم يساهم في رفع تحدي الاقتصاد الجزائري المتمثل في تنويع مصادر دخله.

8. لم تؤثر المحددات الاقتصادية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فبالرغم من استقرار المؤشرات الكلية للجزائر وكذا استقرار الوضعية المالية ، واحتياطات الصرف الكبيرة لم يؤثر ذلك على قرار المستثمرين الأجانب في توطين نشاطاتهم في الجزائر.

9. إن ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك يظهر بوضوح في التخطي وعدم الاستقرار التي تميزت بها المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار في الجزائر ، مما أعطى صورة سلبية.

المراجع المعتمدة:

1. عبد الرحمان التومي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة ، 2006
2. عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي ، مكتبة الحسين العصرية ، لبنان ، 2012
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005 ،
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اتفاقيات الاستثمار الدولية، التعريف والمدى ، الكويت، 2003
5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : www.andi.dz 2014.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث 2006 ، الكويت، 2006
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار ، 2013
8. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع
9. Regis Bourbonnais : Econométrie, 2ème édition , Dunod, Paris .
10. Bourbonnais R, **Econométrie (manuel et exercices corrigés)**, Dunod, Paris 2002,